المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 01-02-2006 العـــدد : 15643
الصفحـات : 15 المسلسل : 119

التعاون السعودي ـ الماليزي وأثره في العالم الإسلامي

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 01-02-2006 العـــدد : 15643
الصفحـات : 15 المسلسل : 119

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر *

■ لا تملك دولة ماليزيا البالغ عدد سكانها ٢٢ مليوناً القدرة الاقتصادية نفسها لدول بحجم الصين أو الهند. إلاّ انها تقدم نموذجاً مهماً في الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على الموروث الحضاري، ولذلك فإن التقاء المملكة العربية السعودية وهذه الدولة الإسلامية، على رغم بعض نقاط التنوع في التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يفتح الباب واسعاً أمام عدد من الاحتمالات التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في رسم مسار جديد للعالم الإسلامي في عصر العولمة.

تعتمد العلاقات الاقتصادية بين السعودية وماليزيا على التجارة والسياحة والتعليم والاستثمارات. إذ وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٨,١ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وكانت السعودية عام ٢٠٠٣ ثاني أكبر شريك تجاري لماليزيا في منطقة الخليج بعد دولة الإمارات، وثالث أكبر شريك تجاري بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ويعتبر زيت النخيل والمفروشات والإلكترونيات والمجوهرات والأخشاب أهم صادرات ماليزيا الى السعودية، أما وارداتها من المملكة فهي النفط ومشتقاته، إضافة إلى ذلك، شهد عدد الطلاب السعوديين الذين يدرسون في الجامعات الماليزية زيادة مطردة في السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في مجال تقنية المعلومات والطب والهندسة. وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا حققت إنجازات مميزة في تقنية المعلومات، ويمتوقع أن يرتفع حجم إنتاجها في هذا القطاع بحسب بعض التقارير الدولية من ٢,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,٥ بليون دولار في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

على صعيد آخر، أعربت ماليزيا عن رغبتها في التعاون مع المملكة لإنتاج الوقود العضوي bio-diesel الذي يزداد الطلب عليه باستمرار في الأسواق الأوروبية. فإمدادات زيت النخيل من ماليزيا ورأس المال السعودي يمكن أن يتمخضا عن نتائج مجزية في هذا المجال، إضافة إلى التعاون في قطاعات السياحة والبنية التحتية والاعمار.

إلاّ أن اللقاء بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ورئيس وزراء ماليزيا عبدالله بدوي يكتسب أهمية استثنائية تتخطى بكثير المصالح الاقتصادية بين الدولتين. فزيارة العاهل السعودي ، حي في وقت يتعرض فيه العالم الإسلامي لكثير من الضغوطات ويواجه العديد من التحديات، مثل مكافحة الإرهاب والفقر والبطالة ومطالبة أطراف خارجية وداخلية بضرورة الإصلاح السياسي. وقد احتلت هذه القضايا مكان الأولوية على جدول أعمال اجتماع القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عُقد أخيراً في جدة، والذي ترأس ماليزيا دورته الحالية. وبمبادرة من المملكة، نظمت ماليزيا اجتماع القمة للقادة المسلمين العام الماضي لمناقشة أفضل الوسائل لرأب الصدع في العالم الإسلامي وإيجاد أرضية للعمل المشترك.

تكمن أهمية ماليزيا في أن العالم الإسلامي ينظر إليها كنموذج يُحتذى به ودولة إسلامية عصرية. فخلال أقل من ٥٠ عاماً منذ الاستقلال، اشتهرت ماليزيا بأنها مثال للأمة المتعددة الأعراق التي نجحت في تحقيق التعايش بين جميع أطياف المجتمع، والدولة الإسلامية النامية صاحبة الإنجازات الرائعة، «ليس على رغم الإسلام، ولكن بسببه» بحسب رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد. فماليزيا تتمتع باقتصاد يتسم بالتنوع ويتحول بسرعة إلى اقتصاد يقوم على المعرفة. كما أنها دولة ديموقراطية منذ الاستقلال وتعزز باستمرار دور مؤسسات الدولة وحكم القانون. كما ضخت استثمارات هائلة في قطاع التعليم وجهود مكافحة الفقر والتنمية في المناطق الريفية ورفع مستوى المعيشة وتمكين المرأة والسماح لها بتولي مناصب قيادية، ما يؤكد أن الإسلام يحض أتباعه على تحصيل العلم والمعرفة وتحقيق التقدم ونشر التسامح والعدل واحترام كرامة الإنسان وحقوقه وتحقيق العدالة للجميع. ومن خلال تشجيعها للدول الإسلامية وحضها على تبني نهج التسامح وأن تكون قادرة في الوقت نفسه على المنافسة اقتصادياً في الأسواق العالمية، تسعى ماليزيا في شكل حثيث إلى إزالة الانطباع الخاطئ والصورة السلبية والمسيئة التي يروج لها البعض من أن الدول الإسلامية هي «منبع الإرهاب»، وأن هناك تعارضاً بين الإسلام والديموقراطية.

ومن خلال دعوته للمسلمين إلى التصدي لمظاهر التطرف وإقامة علاقات جيدة مع الغرب، حض رئيس الوزراء بدوي جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على ممارسة الحكم الرشيد واعتماد الشفافية والانفتاح على الآخر وتقبله. ومع تأكيدها على أرض الواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك تضارب بين الإسلام والحداثة والديموقراطية، تدعو ماليزيا الدول الإسلامية كافة إلى تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية البينية لتحقيق الاستفادة القصوى من العولمة والارتقاء بمستوى المنافسة في الأسواق العالمية.

أعتقد أن ماليزيا في وضع يسمح لها بتوجيه مثل هذه الدعوة، فقد نجحت في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يقوم على المعرفة ويعتمد أحدث التقنيات المتوافرة، من خلال تبني استراتيجية تقوم على الاستثمار

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 01-02-2006 العـــدد : 15643
الصفحـات : 15 المسلسل : 119

الجيد في تطوير الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يتناول الملك عبدالله والرئيس بدوي النتائج والقرارات التي صدرت عن الاجتماع الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي و«إعلان مكة المكرمة» الذي وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تشجع على الاعتدال والتسامح وتكافح الإرهاب والتطرف وبذل الجهود الكفيلة بإظهار الصورة الحقيقية للإسلام. وتجدر الإشارة إلى أن «إعلان مكة» يدعو إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية في الدول الست والخمسين الأعضاء في المنظمة. ومن أجل ذلك، اعتمدت خطة عشرية لتحسين التعليم وتحقيق تنمية اقتصادية بوتيرة أسرع وزيادة حجم التبادل التجاري وإعطاء المزيد من الحقوق للمرأة. كما حض البيان الدول الإسلامية على التوقف عن توجيه اللوم لأطراف خارجية وتحميلها مسؤولية المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، وتوجيه الجهود بدلاً من ذلك لمواجهة التحديات والعقبات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.

إن المملكة العربية السعودية، أرض الحرمين الشريفين، وبقيادة الملك عبدالله حريصة على تعزيز روح الاعتدال والتسامح وتحقيق التقدم. ولا يستطيع المراقب أن يتجاهل أن الدعوات المتكررة التي تطلقها المملكة للالتزام بالمحبة والتسامح وضرورة مكافحة الإرهاب والتطرف وتشجيع الإصلاحات السياسية وضرورة تمكين المرأة وتنويع مصادر الدخل، كلها أصبحت وبشكل مطرد جزءاً لا يتجزأ من الخطاب السياسي السعودي، ما يجعل تضافر الجهود السعودية - الماليزية يصب في خدمة الإسلام والمسلمين.

---

* رئيس مركز الخليج للأبحاث